المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية / السنة العشرون/ العدد الثاني والسبعون / لشهر اذار / سنة 2022
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742/https://doi.org/10.31272/IJES2022.72.10

تحليل تأثيرات النزاع التجاري الامريكي – الصيني على الاقتصادات العربية مع اشارة خاصة الى العراق

Analysis Of the Effects Of the US-China Trade Conflict On The Arab Economies With Special Reference To Iraq

هاني منعم دحام / باحث
Hani Muneam Daham
hanimunam @gmail.com

أ . د . هناء عبد الغفار حمود/ مشرف
Dr.Hanaa Hammood Alsam
hana_hammodisamarai@uomustansiriyah.edu.iq

كلية الادارة والاقتصاد / الجامعة المستنصرية

الكلمات المفتاحية: السياسة الحمائية، النزاع التجاري الدولي، الاقتصاد الدولي.
Keywords: Protectionist Policy, International Trade Conflict, International Economy.

المستخلص:

أثر النزاع التجاري بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين على الاقتصاد العالمي بشكل عام وعلى اقتصاد عدد كبير من الدول بشكل خاص. إن الحرب الاقتصادية هى اختبار حقيقى للأطر النظرية التي تتحدث عن المدخل الاقتصادي في الهيمنة، وأيضاً فرضيات موازين القوى العالمية ومعطيات العالم متعدد الأقطاب، و طبيعة التفاعلات الدولية وموقع الصين منها، ومدى وجود تحول في النظام العالمي القائم على التفوق الأمريكي. يتناول هذا البحث تحليل تأثير النزاع التجاري الدائر بينهما على الاقتصادات العربية وعلى العراق بصورة خاصة والوقوف على التداعيات وأسبابها ووضع السبل الممكنة لتجنب او تخفيف ضرر هذا النزاع على الاقتصاد العراقي . تأثرت الدول العربية وخاصة النفطية منها بالنزاع التجاري بين الولايات المتحدة الامريكية والصين في اتجاهات عديدة نظراً لكون هذه الدول منكشفة على الاقتصاد العالمي ومرتبطة بعلاقات اقتصادية مع طرفي النزاع، وهذا ما يدعو الدول العربية الى تغيير سياساتها الاقتصادية والتجارية للحد من تأثير هذا النزاع. الى جانب اهمية قيام العراق بأتباع سياسة التنوع الاقتصادي والتجاري بما يعزز الاستقلال السياسي للبلاد، و ضرورة اقتناص الفرص المفيدة والسانحة من علاقاته مع كل من الولايات المتحدة الامريكية والصين على حد سواء.

Abstract:

The trade conflict between the United States of America and China has affected the global economy in general and the economy of a large number of countries in particular. The economic war is a real test of the theoretical frameworks that talk about the economic approach to hegemony, as well as the assumptions of the balance of global forces and the data of the multipolar world, the nature of international interactions and the position of China in them, and the extent of a transformation in the global system based on American supremacy. This research deals with analyzing the impact of the ongoing trade conflict between them on the Arab economies and on Iraq in particular, identifying the repercussions and their

causes, and setting possible ways to avoid or mitigate the harm of this conflict on the Iraqi economy. The Arab countries, especially the oil ones, have been affected by the trade conflict between the United States of America and China in many directions due to the fact that these countries are exposed to the global economy and have economic relations with the two parties to the conflict, and this is what calls the Arab countries to change their economic and trade policies to reduce the impact of this conflict. In addition to the importance of Iraq following a policy of economic and commercial diversification in a way that enhances the country's political independence, and the need to seize the useful and available opportunities from its relations with both the United States of America and China.

المقدمة

في العقود الأخيرة دعمت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية العودة الى الحمائية التجارية إذ قادت النزاع مع العديد من الشركاء التجاريين والذي تطور الى فرض رسوم جمركية على الواردات مع شركائها التجاريين كالاتحاد الأوربي والمكسيك وكندا، فضلاً عن فرض رسوم جمركية ضد البضائع والمنتجات الصينية عام 2018، ما دفع هذه البلدان لفرض رسوماً جمركية على الواردات الأمريكية وهذا كان السبب الرئيس في تأجيج حدة النزاع التجاري بينها وبين هذه البلدان وانخرطت في معارك تجارية على اكثر من جبهة، إلا أن النزاع التجاري بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين يعد أهم الصراعات التجارية كونهما أكبر اقتصادين في العالم وانطوى على مجموعة من الاسباب والدوافع بعضها اقتصادي والبعض الآخر بدوافع سياسية، والتي من أهمها تنامي العجز التجاري الأمريكي مع الصين والذي بلغ (345,2) مليار دولاراً في عام 2019 بما يشكل نسبة (65%) من اجمالي العجز التجاري الأمريكي وهو الأعلى منذ عام 1986 بعد أن كان الميزان التجاري بين البلدين شبه متعادل في عام 1985، واتهام الولايات المتحدة الأمريكية للصين بأن الاخيرة تتبنى مزيجا من السياسات التجارية والصناعية والنقدية التي تعزز القدرة التنافسية للمنتجات الصينية في الأسواق الأمريكية والعالمية بشكل عام من خلال التحكم بالعملة المحلية الصينية (اليوان) وممارستها سياسات حمائية كالإعانات والدعم المالي المقدم للمصدرين المحليين. والتجسس الصناعي وسرقة حقوق الملكية والنقل القسري للتقنية وغيرها. ولكن في حقيقة الأمر أن من بين أهم أسباب النزاع التجاري بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين يعود الى اسباب غير اقتصادية تتمثل في تصاعد التوجه الأمريكي مؤخراً نحو المصالح الضيقة من خلال رفع شعار (أمريكا أولاً) وقد طبقت شعارها هذا في نزاعها التجاري مع الصين، لكن الولايات المتحدة الأمريكية فوجئت بإتباع الصين لإستراتيجية جديدة عرفت بسياسة رد الفعل إزاء الاجراءات الأمريكية وتجسدت بفرض رسوم جمركية على الصادرات الأمريكية مقابل تقليل وارداتها من أمريكا وإلغاء بعضها كما هو الحال في إلغاء استيراد فول الصويا. يمكن من خلال تحليل تداعيات هذا النزاع وضع التوصيات والمقترحات بشأن السياسات الاقتصادية التي من شأنها تجنب الاقتصادات العربية والعراق بشكل خاص التأثيرات الضارة على اقتصاده جراء النزاع الدائر بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين. إن اعتماد العراق على مورد النفط في تنفيذ موازناته السنوية يشكل نقطة الضعف التي يعاني منها، فأي نزاع يحدث في المحيط الدولي يكون العراق من أول المتضررين من جرائه وبسببه، ومن هنا يمكن القول أن العراق سيتأثر

تأثراً كبيراً من جراء النزاع التجاري الدائر بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين والذي يؤدي الى حدوث اختلال في أسعار النفط العالمية نتيجة لانخفاض الطلب عليه، إن تدني اسعار النفط سيجعل العراق الخاسر الاول، فضلاً عن الاضرار الأخرى التي لا تقل اهمية من انخفاض اسعار النفط ألا وهي تأثير اسعار صرف العملات المحلية والعالمية إذ إن أي تأثير في اسعار صرف الدينار العراقي سوف يلحق الضرر البالغ في البلاد. إن هذه الأسباب دفعت الباحث الى دراسة هذه المشكلة وتبيان تداعياتها وتأثيراتها الضارة على الاقتصادات العربية عامة والعراق على وجه الخصوص.

مشكلة البحث: إن اعتماد العراق على مورد النفط في تنفيذ موازناته السنوية يشكل نقطة الضعف التي يعاني منها، فأي نزاع يحدث في المحيط الدولي يكون العراق من أول المتضررين من جرائه وبسببه، ومن هنا يمكن القول أن العراق سيتأثر تأثراً كبيراً من جراء النزاع التجاري الدائر بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين والذي يؤدي الى حدوث اختلال في أسعار النفط العالمية نتيجة لانخفاض الطلب عليه، إن تدني اسعار النفط سيجعل العراق الخاسر الاول، فضلاً عن الاضرار الأخرى التي لا تقل اهمية من انخفاض اسعار النفط ألا وهي تأثير اسعار صرف العملات المحلية والعالمية إذ إن أي تأثير في اسعار صرف الدينار العراقي سوف يلحق الضرر البالغ في البلاد.

إن هذه الأسباب دفعت الباحث الى دراسة هذه المشكلة وتبيان اسبابها وتداعياتها وتأثيراتها الضارة على العراق ودول العالم اجمع.

أهداف البحث: يهدف البحث الى تسليط الضوء على مجمل المتغيرات الاقتصادية والسياسية التي أدت الى تأجيج النزاع التجاري بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين وما يتمخض عنه من نتائج لها تأثيرات سلبية على البلدين المتنازعين اولاً وعلى شركائهم التجاريين ومنهم العراق ثانياً الذي تربطه علاقات سياسية واقتصادية كبيرة مع كل من الولايات المتحدة الأمريكية والصين خاصة أن الصين تعتبر المستورد الرئيس للنفط العراقي.

فرضية البحث: إن النزاع الاقتصادي بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين يؤثر بتأثيرات متباينة على اقتصاد دول العالم ويكون التأثير كبيراً على الاقتصادات الريعية ومنها الاقتصاد العراقي بشكل خاص بسبب عدم تنوع اقتصاده.

منهجية البحث: اعتمد الباحث استخدام المنهج التحليلي الوصفي في دراسة تحليل طبيعة العلاقة والنزاع التجاري بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين وتأثيره على الاقتصادات العربية والعراق.

هيكلية البحث: قسم البحث الى ثلاثة مباحث تناول المبحث الاول تحليل تأثير النزاع التجاري الامريكي - الصيني على اقتصادات الدول العربية، وتناول المبحث الثاني تحليل تأثير النزاع التجاري الامريكي - الصيني على الاقتصاد العراقي، اما المبحث الثالث فقد تناول انعكاسات جائحة كورونا على النزاع التجاري الامريكي – الصيني وعلى الاقتصاد العالمي والعربي والعراق.

المبحث الاول / تأثير النزاع التجاري الأمريكي ـ الصيني على اقتصادات الدول العربية

تمهيد: أثر النزاع التجاري بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين على الاقتصاد العالمي بشكل عام وعلى اقتصاد عدد كبير من الدول بشكل خاص. إن الحرب الاقتصادية هي اختبار حقيقي للأطر النظرية التي تتحدث عن المدخل الاقتصادي في الهيمنة، وأيضاً فرضيات موازين القوى العالمية ومعطيات العالم متعدد الأقطاب، بحيث سيفند تلك الحجج، بما يؤهل لرسم صورة

شبه واضحة لطبيعة التفاعلات الدولية وموقع الصين منها، ومدى وجود تحول في النظام العالمي القائم على التفوق الأمريكي.

اولا : طبيعة العلاقات الامريكية – الصينية مع المنطقة العربية:. لم يكن الدور الامريكي بارزا خلال حقبة الوجود العثماني في المنطقة العربية الذي كان يسيطر على حوض البحر الابيض المتوسط آنذاك وكانت السفن الامريكية تدفع الأتاوات للأسطول الجزائري التابع للدولة العثمانية للمرور والحماية، حيث كانت الولايات المتحدة الامريكية تعيش حالة من العزلة التامة الى ان اندلعت الحرب العالمية الثانية وخرجت من عزلتها وبروزها كقوة كبرى ومن هنا ظهر الاهتمام الامريكي بالمنطقة العربية. كما كان لاكتشاف النفط في المنطقة دوراً في رسم بعد جديد في العلاقة بين الطرفين[1] . أما بالنسبة للصين فترتبط مع الدول العربية بعلاقات تاريخية تمتد لقرون طويلة عبر التاريخ وقد تطورت هذه العلاقات حتى أصبحت الصين ترتبط بعلاقات دبلوماسية مع جميع الدول العربية. وتحتل مساحة أراضي الطرفين سدس مساحة العالم ويمثل عدد السكان فيهما حوالي ربع إجمالي سكان العالم ويمثل الحجم الاقتصادي للطرفين ثُمن اجمالي حجم الاقتصاد العالمي، ويرتبط الطرفان بعلاقات واساس تعاون جيدين حيث تعمل الصين كأكبر دولة نامية والدول العربية كمجموعة مهمة من الدول النامية على تبادل خبرات التنمية وتعزيز التعاون في تحقيق التنمية المشتركة، كما يبذل الطرفان جهودهما في تعزيز الأمن الإقليمي والتعاون معا لبناء العلاقة الدولية الجديدة من اجل تعزيز السلام والتنمية الاقليمية والعالمية[2]. يتمتع التعاون الصيني العربي بآفاق واسعة فضل عن ترابط استراتيجياتهم في اطار مبادرة الحزام والطريق حيث شاركت تسع دول عربية في البنك الدولي للاستثمار في البنية التحتية كمؤسسين وأعضاء ووقعت الصين اتفاقيات التعاون مع (18) دولة عربية، ومنذ اطلاق اعلان العمل بشأن التعاون الصيني العربي في اطار مبادرة الحزام والطريق في الاجتماع الوزاري الثامن لمنتدى التعاون الصيني العربي عام 2018 وصل التلاحم الاستراتيجي الى مستوى جديد ويعمق الطرفان التعاون العملي في مجال النفط والغاز والطاقة الكهربائية والطاقة النووية وإقامة منصة للتعاون في مجالات الموانئ والجمارك وفحص الجودة [3]. تأثرت الدول العربية وخاصة النفطية منها بالنزاع التجاري بين الولايات المتحدة الامريكية والصين في اتجاهات عديدة نظراً لكون هذه الدول منكشفة على الاقتصاد العالمي ومرتبطة بعلاقات اقتصادية مع طرفي النزاع ، وهذا ما يدعو الدول العربية الى تغيير سياساتها الاقتصادية والتجارية للحد من تأثير هذا النزاع.

ثانيا : تحليل تأثيرات النزاع التجاري الامريكي – الصيني على الاقتصادات العربية

لغرض تحليل طبيعة ومديات هذه التأثيرات والتداعيات سيتم تقسيمها الى تأثيرات مباشرة و غير مباشرة في الجوانب التالية:

1- التأثير المباشر في الطلب الخارجي على السلع والخدمات: ان تأثير النزاع التجاري بين الولايات المتحدة الامريكية والصين على اقتصادات الدول العربية كمحصلة لأثرين مختلفين من حيث الاتجاه، فمن جهة تأثر التوترات بين الولايات المتحدة الامريكية والصين على معدل النمو في كلا البلدين مما يؤدي الى انخفاض الطلب الخارجي للبلدين على صادرات الدول العربية مما يؤثر سلباً على اقتصاداتها، إذ تعتبر الدول العربية من أكثر المناطق الجغرافية انكشافاً على

الاقتصاد العالمي كما أنها مرتبطة بعلاقات اقتصادية وثيقة مع الولايات المتحدة الامريكية والصين اللتين تعتبران من اكبر الاسواق التي تستوعب صادرات الدول العربية والتي تبلغ خمس الصادرات الإجمالية لها، حيث كان نمو صادرات الدول العربية الى الولايات المتحدة الأمريكية والصين للمدة 2011 – 2018 بمقدار تسعة اضعاف ما كانت عليه قبل العام 2000، وتشكل صادرات الدول العربية الى الولايات المتحدة الامريكية والصين نحو (92%) من اجمالي الصادرات العربية. من جهة اخرى فإن الدول العربية استفادت من تغيير اتجاه التجارة البينية بين الطرفين نتيجة لارتفاع الرسوم الجمركية المفروضة على السلع من كلا البلدين من خلال زيادة صادراتها الى الولايات المتحدة بنسبة 20% وزيادة صادراتها الى الصين بنسبة 47% خلال عام 2018، إذ ارتفعت صادرات الدول العربية الى البلدين في المتوسط الى (185) مليار دولار خلال المدة (2011-2018) بعد ان كانت في المتوسط (94) مليار دولاراً خلال المدة (2001-2010) مما يشير الى الأهمية الكبيرة لمستويات الطلب الخارجي للولايات المتحدة والصين في هيكل صادرات الدول العربية[4]. وقد كان اثر مستويات الطلب الخارجي في الولايات المتحدة والصين متركزاً في مجموعة الدول العربية الاكثر انكشافاً على الطلب الخارجي من قبل الطرفين وهي: السعودية والإمارات والعراق والكويت وسلطنة عمان وقطر ومصر والجزائر والاردن.

2- التأثير المباشر على اسعار النفط:- أدى النزاع التجاري بين الولايات المتحدة والصين الى ارتفاع درجة اللايقين وانخفاض الثقة بالنسبة للمستثمرين والمستهلكين وبالتالي انخفاض مستوى الطلب على النفط مما ادى الى انخفاض اسعار النفط العالمية، وبناء على ذلك فإن تأثير النزاع التجاري بين الولايات المتحدة الامريكية والصين كان كبيراً على الدول العربية وخاصة الدول التي تعتمد على النفط بدرجة كبيرة في ناتجها المحلي الإجمالي.

ولطالما ارتبط معدل نمو اقتصاد الدول العربية بالتقلبات في اسعار النفط الدولية، حيث تسهم الصادرات النفطية بنحو (42%) من اجمالي الصادرات العربية وتسهم إيراداتها النفطية بنحو (60%) من مجمل الإيرادات العامة للدول العربية، وهذا ما يجعل تأثير تغير اسعار النفط العالمية ينعكس على النمو الاقتصادي للبلدان العربية. أدى التوتر التجاري بين الولايات المتحدة الامريكية والصين الى تباطؤ النشاط الاقتصادي العالمي والذي أدى بدوره الى تباطؤ مستوى الطلب على النفط خلال العامين 2018 و 2019، فوفقاً لتقديرات منظمة الأوبك انخفض مستوى الطلب على النفط الى نحو (0,98) مليون برميل يومياً عام 2019 بعد ان كان بنحو (1,5) مليون برميل يومياً عام 2018 ، وهو ما ادى الى انخفاض اسعار النفط العالمية بمقدار (10%) عام 2019 مقارنة بالعام 2018، ونتيجة لذلك التباطؤ في الطلب تم خفض الانتاج بما يتراوح بين (1,2 - 1,8) مليون برميل يومياً [5].

يتباين تأثر اقتصادات الدول العربية نتيجة التوتر القائم بين الولايات المتحدة الامريكية والصين من خلال قناة أسعار النفط اعتماداً على عوامل أهمها مستوى التنوع الاقتصادي في هذه الدول العربية المصدرة للنفط ونسبة مساهمة الصادرات النفطية وإيراداتها من مجمل الصادرات والإيرادات العامة، حيث تتأثر سلباً الدول التي تعتمد على النفط في ناتجها المحلي الاجمالي ومن هذه الدول (ليبيا – العراق – الكويت – قطر – سلطنة عمان – السعودية)، من جانب اخر

ينعكس انخفاض اسعار النفط بشكل ايجابي على الدول المستوردة للنفط مثل الأردن ولبنان وتونس والمغرب.

3- التأثير المباشر في الاستثمار الأجنبي المباشر:- تمارس تدفقات الاستثمارات الاجنبية المباشرة الى البلدان النامية دوراً مهماً في دعم اقتصاداتها من خلال تحفيز الطاقة الانتاجية والابتكار والتنافس، وقد شهدت مستويات تدفق الاستثمارات الاجنبية المباشرة في أعقاب الأزمة المالية عام 2008 تراجعا كبيراً ولا تزال حتى الآن أقل من مستوياتها المسجلة خلال العقود الثلاثة الماضية، إضافة لذلك فقد ادى النزاع التجاري بين الولايات المتحدة الامريكية والصين الى تراجع مستوى الثقة بالنسبة للمستثمرين وبالنتيجة انخفاض مستوى الاستثمار الاجنبي المباشر في البلدان النامية، وقد تراجع مستوى الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول العربية الى متوسط يبلغ (36) مليار دولار سنوياً خلال المدة (2011-2018) بعد ان كان بمتوسط (49) مليار دولار سنويا بين الاعوام (1995-2010)، وتشير بيانات الاونكتاد ان تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر في المنطقة العربية بلغت حوالي (34.7) مليار دولاراً عام 2019[6].

4- التأثير غير المباشر في اسعار الفائدة الدولية والاسواق المالية العالمية:-كنتيجة للنزاع التجاري القائم تتجه بعض الدول وخاصة الدول النامية الى رفع سعر الفائدة من أجل الحفاظ على الاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة، وكذلك منع خروج الاستثمارات المحلية إلى السوق الامريكية بحثاً عن عائد مرتفع، إضافة الى تراجع في قطاعات اخرى مثل قطاع السياحة والتأثير على موارد النقد الاجنبي في الدول العربية. وبالنسبة للأسواق المالية تمتلك الصين في الوقت الحاضر قوة تمكنها من السيطرة على السياسة المالية الامريكية، وذلك من خلال استحواذها على أذونات الخزينة الامريكية، فمن خلال شرائها لأذونات الخزينة الامريكية تزيد من عرض النقود من العملة الامريكية اضافة الى ابقاء أسعار الفائدة الامريكية منخفضة، وفي حالة عدم شراء الصين لأذونات الخزينة الامريكية فإن اسعار الفائدة الامريكية سوف ترتفع وهذا ما يزيد من احتمال تعرض الاقتصاد الامريكي للركود، إلا ان ذلك سيؤثر على الصين نفسها كون الولايات المتحدة الامريكية تمثل مستورداً مهماً للمنتجات الصينية. وبالنسبة لسعر الصرف فقد صنفت كل من الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد الأوروبي عام 1994 بأن الصين تعد متلاعبة بالعملة في الوقت الذي أعلن فيه البنك المركزي الصيني انه سوف يواصل دعم عملته اليوان كلما اقتربت من مستويات محددة [7].

المبحث الثاني / تحليل تأثير النزاع التجاري بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين على الاقتصاد العراقي

يحتل العراق المرتبة التاسعة عالمياً من حيث الثروات الطبيعية حيث يحتوي على نحو (11%) من الاحتياطي العالمي للنفط و (9%) من الفوسفات فضلاً عن الموارد الطبيعية الأخرى ، ويبلغ عدد سكان العراق ما يتجاوز (40) مليون نسمة بحسب تقديرات وزارة التخطيط العراقية وان فئة السكان الناشطين اقتصادياً والذين تتراوح أعمارهم بين (15-64) سنة احتلت المرتبة الاعلى بنسبة (56.5%) من مجموع السكان الكلي وان نسبة كبار السن(65) سنة فما فوق كانت الاقل إذ سجلت ما نسبته (3.1%) من المجموع الكلي ويشغل العراق مساحة جغرافية مقدارها

(4.370.72) كيلو متراً مربعاً، أما اقتصادياً فإن اقتصاد العراق ريعي يستحوذ فيه القطاع النفطي على اقتصاد البلاد اذ يشكل ما نسبته (95%) من الدخل الوطني[8]. بعد سنوات من الحروب والصراعات والعقوبات الاقتصادية لا يزال الوضع في العراق هشاً ، وعلى الرغم من مرور عقدين من الزمن على حرب عام 2003 ما يزال العراق عالقاً في واقع الهشاشة وانعدام في الاستقرار السياسي والاجتماعي وتراكم تأثيرات السياسات الاقتصادية الضعيفة وغياب الاصلاحات و العجز عن معالجة الفساد والعديد من الأزمات الاخرى المتمثلة بتراجع أسعار النفط وانخفاض الطلب عليه و جائحة كورونا والاحتجاجات الأخرى، فعلى الرغم من الثروة النفطية التي يتمتع بها العراق والتي تضعه مع الدول ذوات الدخل المرتفع إلا أن مؤسساته الاقتصادية والاجتماعية تشابه الى حد كبير تلك المؤسسات في الدول الهشة منخفضة الدخل ، ويعاني العراق من تدهور في كافة القطاعات الاقتصادية ويعاني من مستويات مرتفعة من الفقر. لكن على الرغم من الأوضاع الاجتماعية و الاقتصادية والسياسية المعقدة في العراق فإن هناك الكثير من الفرص التي يمكن استغلالها للنهوض بواقع البلد.

اولا: تحليل بعض مؤشرات الاقتصاد العراقي بعد عام 2003:- تعرض الاقتصاد العراقي منذ ثمانينيات القرن الماضي وحتى الوقت الراهن الى العديد من المشاكل والأزمات بسبب الحروب والحصار والنزاع الداخلي مما أدى الى تزايد معدلات البطالة بشكل كبير وتزايدت معدلات التضخم نتيجة لتزايد الطلب المحلي وضعف القطاع الانتاجي للاستجابة لهذا الطلب المتزايد إضافة الى مشكلة الفقر وتردي الوضع الصحي والخدمي، وفي عام 2003 وحدوث التغيير السياسي تفاقمت المشاكل الاقتصادية خاصة بعد تدمير البنى التحتية من المباني والجسور وعمليات السلب والنهب للمنشآت الحيوية، والأمر اصبح يزداد سوءاً في السنوات اللاحقة من تفاوت كبير بين الدخول، الى جانب حجم المديونية الكبير لصالح دول العالم، وكذلك انتشار الفساد بأنواعه في جميع القطاعات الاقتصادية، وهذه المشاكل تمثل تحديات كبيرة امام عملية بناء الاقتصاد وتعرقل عملية التنمية والإصلاح في البلد يعاني الاقتصاد العراقي من تشوهات بنيوية في قطاع الإنتاج وتبعيته للخارج لاعتماده على النفط في تعزيز دخله القومي الذي يعد المصدر الرئيس للإيرادات العامة في العراق، وتمتاز صناعة النفط العراقية بخصائص تشكل عوامل جذب أمام الشركات النفطية مثل ضخامة الاحتياطي وقرب المورد النفطي من سطح الأرض وانخفاض تكلفة إنتاج البرميل، وما يزال القطاع النفطي هو القطاع المهيمن على الناتج المحلي الاجمالي[9].

وفيما يلي سيتم تناول بعض مؤشرات الاقتصاد العراقي ذات الصلة بدراستنا الحالية:

1- مؤشر الناتج المحلي الاجمالي:- يعد مؤشر الناتج المحلي الاجمالي أهم المؤشرات التي تعبر عن مستوى الأداء الاقتصادي للدولة وان تحليل نسبة نموه وهيكله القطاعي من النقاط الأساسية لمعرفة اماكن الخلل ومعالجتها، وقد شهد الناتج المحلي الاجمالي في العراق تذبذباً واضحاً نتيجة للظروف التي مر بها البلد من حروب وفرض عقوبات اقتصادية، وان هذا التذبذب محكوم بتذبذب إيرادات النفط التي تعتمد على الاسعار العالمية للنفط وعلى الكميات المنتجة التي تخضع للظروف الاقتصادية والسياسية والأمنية[10]. تطور الناتج المحلي الاجمالي في العراق بشكل كبير بعد عام 2003 خاصة عام 2006 حيث قدر الناتج المحلي الاجمالي بحوالي

(234.094) مليار دولار عام 2019 بمعدل نمو سنوي (4.40%) وقد ساهم في هذا النمو ارتفاع أسعار النفط والتحسن الملحوظ الذي شهدته اسواق النفط العالمية وزيادة عائدات صادرات النفط مقارنة بالأعوام السابقة ونمو قطاع الخدمات الحكومية، والجدول (1) يوضح الناتج المحلي الاجمالي للعراق ونسبة النمو للمدة 2004 – 2019.

الجدول (1) الناتج المحلي الإجمالي للعراق ونسبة النمو السنوي للفترة (2004 – 2019)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار)	النمو السنوي %
2004	36.628	54.158
2005	49.955	4.401
2006	65.14	10.158
2007	88.84	1.378
2008	131.614	8.228
2009	111.661	3.379
2010	138.462	6.403
2011	185.47	7.546
2012	217.808	13.936
2013	234.648	7.6
2014	234.648	0.7
2015	117.499	2.478
2016	174.896	15.212
2017	195.473	2.495
2018	224.228	0.564
2019	234.094	4.401

المصدر: إستناداً الى: بيانات الحسابات القومية للبنك الدولي (الناتج المحلي الاجمالي للعراق) المنشورة على الرابط:
https://data.worldbank.org/

شكل (1) نسبة نمو الناتج المحلي الاجمالي للعراق للمدة من (2004-2019)

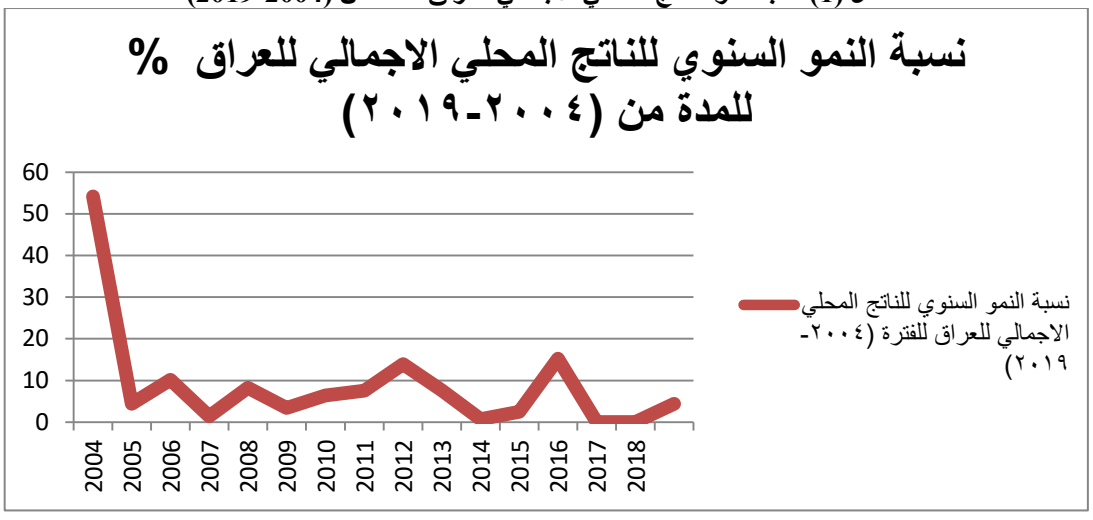

المصدر : استنادا الى بيانات الجدول (1)

2- مؤشر مساهمة الانشطة الاقتصادية:- بالنسبة لمساهمة الانشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي، فقد احتلت نسبة مشاركة قطاع النفط من الناتج المحلي الاجمالي المرتبة الاولى بنسبة (62.2%) وكانت نسبة مشاركة القطاعات الاخرى غير النفطية (37.8%) من الناتج المحلي الاجمالي[11].

3- مؤشر التجارة الخارجية:- تلعب التجارة الخارجية في الاقتصاد العراقي دوراً مهماً خاصة وان العراق دولة ذات اقتصاد مفتوح وتمارس حرية التجارة في ظل اقتصاد يعاني من اختلالات كثيرة في مجمل القطاعات الاقتصادية وكونه اقتصادي احادي الجانب يعتمد على النفط، ويعتمد على الاستيرادات في سد احتياجاته وبنسب مرتفعة جداً. وعلى الرغم من الاهمية النسبية للتجارة الخارجية للعراق في الناتج المحلي الاجمالي والتي لم تنخفض عن 50% من مجموع الناتج الا ان درجة الانفتاح تؤثر بشكل سلبي كون صادراته تقتصر على سلعة او سلعتين في حين تتنوع استيراداته، وهذا ما يفسر ان نسبة التجارة في الناتج المحلي الاجمالي العراقي تتحكم في طبيعة اداء الاقتصاد وتحدد اتجاهاته [12]. يعاني الاقتصاد العراقي من حالة الانكشاف الكبيرة مما يترتب عليه اثار سلبية على الاقتصاد الوطني، فالانكشاف الاقتصادي يؤدي الى زيادة حدة تعرض الاقتصاد الوطني لأثار الأزمات الاقتصادية العالمية والتقلبات التي تحدث في الاسواق العالمية، لهذا تكون التجارة الخارجية كجسر تعبر عليه التقلبات والازمات الاقتصادية العالمية الى الاقتصاد العراقي، الجدول (2) يوضح الميزان التجاري للعراق للمدة (2003-2019).

جدول (2) : الميزان التجاري للعراق للمدة (2003-2019) (مليون دولار)

السنة	الصادرات النفطية	الصادرات الغير نفطية	اجمالي صادرات العراق	اجمالي واردات العراق	الميزان التجاري	حجم التجارة الخارجية
2003	8422.30	1.288	9711.1	844.5	8.866.6	10555.6
2004	17700.0	110.0	17810.0	18107.0	-297.0	35917
2005	23579.0	119	23697.4	20002.0	3695.2	43699.4
2006	30298.7	230.7	30529.4	18707.5	11831.9	49236.9
2007	39412.0	175.0	39587.0	16622.5	22964.5	56209.5
2008	63417.9	308.2	63726.1	30171.2	33554.9	93897.3
2009	39311.4	123.6	39435.0	32673.3	6761.7	72108.3
2010	51589.0	174.5	51763.6	37428.0	14335.6	89191.6
2011	79342.5	221.0	79680.5	40632.5	39048.0	120313
2012	93778.5	296.5	94208.6	50155.0	44053.6	144363.6
2013	89349.8	214.3	89767.9	50446.9	39321.0	140214.8
2014	83538.8	182.9	83980.9	45200.1	38780.8	129181
2015	43058.6	191.1	43441.5	33188.2	10253.3	76629.7
2016	40493.8	90.2	40759.1	29137.8	11621.3	69896.9
2017	57559.1	215.8	57559.1	32950.8	24608.3	90509.9
2018	85798.7	125.2	86359.9	38875.7	47484.2	125235.6
2019	78364.7	485.2	83585.2	49417.6	32167.6	133002.8

المصدر : استناداً الى بيانات البنك المركزي العراقي ، النشرات الاحصائية السنوية للفترة 2003 – 2019 .

يلاحظ من الجدول (2) ان حجم التجارة الخارجية في العراق قد ارتفع ارتفاعاً ملحوظاً خلال المدة 2003-2019، ويعود ذلك الى التطورات الحاصلة في اسواق النفط والتي تنعكس بدورها على اسعار النفط الذي يشكل عصب الاقتصاد العراقي، وحقق الميزان التجاري فائضاً لجميع

السنوات عدا عام 2004 بسبب عدم الاستقرار السياسي بسبب الاحتلال الامريكي للعراق في نحو منتصف 2003 والعام 2009 نتيجة للأزمة المالية العالمية وانخفض كذلك خلال الاعوام 2015-2018 بسبب تردي الاوضاع الامنية التي شهدها العراق آنذاك من احتلال المجاميع الارهابية لبعض المحافظات العراقية، حيث شكلت الصادرات النفطية ما نسبة تزيد عن 95% في معظم السنوات من اجمالي هذه الصادرات فيما سجلت بقية الفقرات النسبة المتبقية. ويحصل العراق مقابل عائداته على حاجاته من السلع الاستهلاكية والوسيطة والرأسمالية لذلك ليس هناك خلاف حول دور قطاع التجارة الخارجية في الاقتصاد العراقي بوجه عام ودور الايرادات النفطية في تمويل جميع الانشطة الاقتصادية بوجه خاص وتعد الاستيرادات من اخطر الظواهر على صعيد التبادل التجاري اذ تعني استنزاف الموارد الطبيعية للبلد لصالح الدول الصناعية، يعتبر العراق من أقل الدول تنويعا في الصادرات في العالم، ففي عام 2018، فقط 4.1% من صادراته تضمنت سلعا غير النفط الخام. في حين هذه النسبة كانت 8.5% في عام 2004 [13].

4- مؤشر الشركاء التجاريين للعراق:- بالنسبة للشركاء التجاريين مع العراق لعام 2019 فقد احتلت الدول الاسيوية المرتبة الاولى في الشراكة التجارية مع العراق فقد شكلت صادرات العراق الى الدول الاسيوية ما نسبته (67.7%) من اجمالي الصادرات تليها دول اوربا الغربية بنسبة (21%) من اجمالي الصادرات وبلغت نسبة مساهمة الصادرات الى دول امريكا الشمالية ما نسبته (7.6%) اما الدول العربية فقد شكلت ما نسبته (2.9%) من اجمالي الصادرات وشكلت نسبة الصادرات الى باقي دول العالم ما نسبته (0.8%) من اجمالي الصادرات.

اما بالنسبة للاستيرادات فجاءت الدول الاسيوية بالمرتبة الاولى اذ شكلت الاستيرادات منها ما نسبته (70.9%) من اجمالي الاستيرادات بلغت اعلى قيمة للأستيرادات من الصين بقيمة (4.9) مليار دولار تليها ايران بقيمة (2.6) مليار دولار ومن ثم كوريا الجنوبية بقيمة (1.9) مليار دولار، واحتلت دول اوربا الغربية المرتبة الثانية بنسبة (13.6%) من اجمالي الاستيرادات فيما شكلت الاستيرادات من دول امريكا الشمالية ما نسبته (3.8%) حيث بلغت قيمة الاستيرادات من الولايات المتحدة الامريكية (1.4) مليار دولاراً اما الدول العربية فقد ساهمت الاستيرادات منها بما نسبته (6.2%) من اجمالي الاستيرادات وشكلت استيرادات العراق من باقي دول العالم ما نسبته (5.5%) من اجمالي الاستيرادات[14].

5- مؤشر المديونية:- تعد الديون احد العقبات الرئيسية في استرداد اقتصاد العراق لعافيته حيث تكبد العراق ديوناً ضخمة بسبب الحروب التي خاضها قبل العام 2003 والتعويضات الناجمة عن هذه الحروب حيث بلغت ديون العراق (120) مليار دولاراً بحلول عام 2003، كما ان اختلال الوضع الامني في العراق عام 2014 والمتمثل بغزو تنظيم داعش الارهابي اضافة الى انخفاض اسعار النفط وما سبب من عجز في الموازنة الاتحادية نتيجة لانخفاض الايرادات وارتفاع النفقات اضطر الحكومة العراقية الى اللجوء الى الاقتراض لتمويل النفقات مما فاقم من مشكلة الديون فقد بلغت الديون الكلية حينها (75.2) مليار دولاراً وبنسبة (32%) من الناتج المحلي الاجمالي وبلغت الديون الخارجية منها (58.1) مليار دولاراً بنسبة (24%) من الناتج

المحلي الاجمالي وسجلت الديون الداخلي ما مقداره (17.1) مليار دولاراً بنسبة (7.2%) من الناتج المحلي الاجمالي، ووصلت ديون العراق في عام 2017 بحسب بيانات وزارة المالية العراقية الى (122.9) مليار دولاراً بنسبة (64%) من الناتج المحلي الاجمالي وهي عبارة عن (73.7) مليار دولاراً كديون خارجية و (49.2) مليار دولاراً ديون داخلية[15].

اشار صندوق النقد الدولي في تقرير عام 2017 الى ان (70%) من هذه الديون كان على شكل قروض رسمية بمعدل فائدة (3%) يستحق تسديدها الكامل خلال ثمانية اعوام ونصف العام، ويفترض الصندوق اعادة هيكلة هذه الديون واستقطاع (90%) منها او الغاؤها كجزء من عملية بناء علاقات مستقبلية اكثر تماسكاً مع دول مجلس التعاون الخليجي، حيث تنازلت دولة الامارات العربية المتحدة عن (7) مليار دولار عام 2008 وتمسكت باقي الدول بديونها بسبب العلاقات المضطربة مع العراق خلال المدة (2006-2014).ونتيجة للتوقعات التي تشير الى استمرار العجز في الموازنة حتى عان 2020 وافتراض ان تصل اسعار النفط في المتوسط الى (47) دولار للبرميل الواحد عام 2022 يتوقع ان تزداد الديون الى(133.4)مليار دولار في عام2022 [16]

ثانيا : تأثير النزاع التجاري الامريكي - الصيني على الاقتصاد العراقي

1- التأثير المباشر في التجارة الخارجية للعراق:- نتيجة زيادة حدة النزاع التجاري بين الولايات المتحدة الامريكية والصين من خلال فرض الرسوم الجمركية على بضائع بعضهما البعض جعل نمو الطلب العالمي على النفط يسير بوتيرة بطيئة لأول مرة منذ الازمة الاقتصادية العالمية في عام 2008، وهذا ما ادى الى انخفاض اسعار النفط العالمية مما يدعو الى قلق اسواق الشرق الاوسط والمنطقة والعراق خاصة كونها تعتمد على النفط في بشكل رئيسي في ناتجها المحلي. ان تراجع نمو الاقتصاد الصيني نتيجة للنزاع مع الولايات المتحدة الامريكية سيؤثر سلباً على دول الخليج النفطية والعراق من حيث الصادرات النفطية كون الصين تعد مستورد رئيسي للنفط من دول الخليج، فقد بلغت صادرات العراق من النفط الى الصين ما يقارب مليون برميل يومياً وهو ما يمثل ما نسبته (22%) من صادرات العراق[17]. في المدة (2014-2016) تراجعت اسعار النفط الذي يشكل (90%) من عائدات الدولة وتقلص الاقتصاد العراقي بنسبة (0.6%) حتى عام 2018 الذي شهد تعافياً في اسعار النفط وكان توقع صندوق النقد الدولي ان تشهد ميزانية الحكومة تحولاً من فائض نسبته (8%) عام 2018 الى عجزاً نسبته (4%) من اجمالي الناتج المحلي عام 2019[18]. قد تضغط الولايات المتحدة على حلفائها ومنها العراق على تحديد التبادل التجاري بينها وبين الصين، بمعنى قد يؤثر النزاع التجاري الامريكي الصيني على عملية تدفق السلع والخدمات الصينية الى العراق، إلا أن بعض الاقتصاديين يرون ان تراجع الاقتصاد الصيني قد يشكل فائدة للأسواق في العراق والمنطقة، فالسلع الصينية ستصبح أرخص وبالتالي تمكنها من استيراد كميات اكبر من المنتجات الصينية بنفس الأسعار. وللإشارة إلى الإجراءات التي من الممكن أن تتخذها الولايات المتحدة الامريكية ضد الصين من خلال الضغط على الحلفاء لقطع او تحديد التبادل التجاري بينهم والصين، فيرى خبراء اقتصاديون ان الولايات المتحدة نفسها لا تستطيع الاستغناء عن البضائع الصينية إذ إنه لا توجد بدائل، ولا تستطيع الولايات المتحدة تزويد الاسواق في الدول الحليفة لها ببضائع تحل محل البضائع الصينية إذ إن الصين

من اكبر الشركاء التجاريين للعراق ويمثل العراق سوقاً ضخمة للبضائع والصناعات الصينية[19]، كما ان الصين تستورد حوالي (70%) من إجمالي (610) مليون طناً من النفط الخام الذي تستهلكه من العراق، إذ يعد العراق رابع اكبر مصدر للنفط الخام الى الصين بعد روسيا والمملكة العربية السعودية وانغولا [20]. بلغ حجم التبادل التجاري بين الولايات المتحدة الامريكية والعراق نحو (75) مليار دولار خلال السنوات (2007-2011) بمعدل (15) مليار دولاراً سنوياً وارتفع بمعدل (23%) عام 2013 مقارنة بعام 2012 ووصل الى (25) مليار دولار عام، في حين يبلغ حجم التبادل التجاري بين العراق والصين ما يتجاوز (30) مليار دولاراً امريكياً خلال عام 2018 2015 [21]. إلا أن التطورات الاقتصادية بين الجانبين ما زالت تسير بشكل متقدم وخاصة من الناحية التجارية فقد بلغ حجم الصادرات العراقية الى الولايات المتحدة الامريكية (6) مليار دولار خلال عام 2016 بحسب ما نشر بتقرير البنك المركز العراقي وان النفط الخام يشكل نسبة (97%) من حجم الصادرات العراقية وبذلك احتل العراق المرتبة الثانية عربياً بعد المملكة العربية السعودية والمرتبة السادسة عالمياً في حجم الصادرات الى الولايات المتحدة الامريكية إذ جاءت كندا في المرتبة الأولى تليها المكسيك والمملكة العربية السعودية والأكوادور وكولومبيا، في حين بلغت صادرات الولايات المتحدة الامريكية الى العراق (1.3) مليار دولار والتي تركزت على الآلات الثقيلة والمركبات والمعدات الكهربائية وقطع غيار الطائرات والحبوب، وبذلك فإن الميزان التجاري يسجل فائضاً مقداره (4.7) مليار دولار لصالح العراق [22].

ويشير بعض الاقتصاديين الى ان الصين لا تتوقع من الدول المصدرة للنفط والحليفة للولايات المتحدة مثل العراق ان تبتعد عنها او تغير سياستها لأن هذه الدول تعلم انه ليس من مصلحتها التحالف مع الصين فالصين بطبيعتها متحفظة سياسياً ولا تبدي دوراً فعالاً في الأزمات والخلافات بدءاً بالحرب على داعش مروراً بالازمة الخليجية بين المملكة العربية السعودية وقطر وحتى الأزمة بين دول الخليج وإيران[23].

2- التأثير في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر:- كان من نتائج الانفتاح الصيني على العراق ان بلغ عدد الشركات الصينية المستثمرة في العراق حوالي (108) شركة استثمارية نهاية عام 2011 في قطاعات الكهرباء والاتصالات والمواصلات. وتجاوزت استثمارات الصين في العراق (20) مليار دولاراً امريكياً وبذلك تعد اكبر مستثمر في العراق منذ عام 2014 [24]. كما تسعى الصين الى زيادة استثماراتها في العراق خاصة في مجال الطاقة، حيث وقع العراق في العام 2018 عقداً مع شركتي باور تشاينا ونورينكو انترناشيونال الصينيتين لبناء مصفاة للنفط سعة (300) ألف برميل يومياً في ميناء الفاو المطل على الخليج العربي.

في زيارة رئيس الوزراء العراقي الأسبق عادل عبد المهدي الى الصين عام 2019 وقع العراق مع الصين ثماني اتفاقيات على رأسها اتفاقية تشمل مشروعات متعلقة بالطرق والمواصلات وشبكات السكك الحديدية والمنازل والموانئ والمستشفيات والمدارس وسدود المياه والطاقة وتعهد العراق بتزويد الصين بمائة الف برميل يومياً مقابل هذه المشروعات الهيكلية، فضلاً عن اتفاقيات حول قطاعات الكهرباء والصناعات وبحسب وزير الصناعة والمعادن العراقي فإن إحدى الاتفاقات الموقعة تهتم ببناء مدينة صناعية مشتركة بين العراق والصين من أجل إنتاج سلع

تتوافق مع المعايير العالمية، وتوقع صندوق النقد الدولي من خلال هذه الاتفاقيات الى نمو الاقتصاد العراقي بنسبة (8%) في عام 2020 وتراجع معدل الفقر الى أقل من (22%)[25].

يصف بعض المراقبين الاهتمام الصيني في العراق بأنه يعد ضمن إجراءاتها للرد على الولايات المتحدة الأمريكية، ففي الفترة الأخيرة تزايدت الصفقات المبرمة بين العراق والصين في مجال الطاقة اضافة الى تعزيز التبادل التجاري، وتسعى الصين الى ضم العراق الى مشروع الحزام والطريق وهو ما يمثل ضغطاً اضافياً على الولايات المتحدة، ويرى بعض المحللين ان الصين تتخذ الاقتصاد مدخلاً للتأثير في السياسة العراقية مستقبلاً.

أما الجانب الأمريكي فيرى ان انفتاح وتحرر الاقتصاد العراقي سوف يخلق فرصاً واعدة وقد تدفع برؤوس الاموال الأمريكية الى اقتناص الفرصة بحثاً عن التنويع والمخاطرة الأقل لذلك عملت الولايات المتحدة الأمريكية خلال فترة الماضية على تحرير الاقتصاد العراقي والانتقال الى نظام السوق وتطوير القطاع الخاص وصيانة الملكية الخاصة وتقليص دور الدولة وإضعاف تدخلها في الشؤون الاقتصادية وتطوير الإنتاج النفطي العراقي وزيادة العوائد المتأتية من تصديره وانفتاح الأسواق المالية وتحرير أسعار الفائدة المحلية وربط سعر الصرف للدينار العراقي بالدولار الأمريكي وإدماج العراق بالاقتصاد العالمي وتحديث القطاع الصناعي الخاص من خلال التشجيع على خلق بيئة إيجابية للاستثمار.

3- التأثير غير المباشر في الجانب التنموي:- يؤدي انخفاض أسعار النفط الى تراجع خطط التنمية التي يسعى العراق إلى تحقيقها. إلى جانب أن العراق مكبل بديون خارجية كبيرة تبلغ اكثر من (28) مليار دولاراً، إضافة الى ديون معلقة لم تجر تسويتها تقدر بـ (9) مليار دولار والتي يجب ان يسددها على شكل دفعات ابتداء من سنة 2020-2008، وكذلك ديون داخلية تقدر بـ (42) مليار دولار للبنك المركزي ومصرف الرافدين والرشيد و TPI[26].

المبحث الثالث / انعكاسات جائحة كورونا على النزاع التجاري بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين والاقتصاد العالمي والعربي والعراق

شاءت الاقدار ظهور فيروس كورونا (Covid 19) في كانون الأول 2019 في الصين في الوقت الذي وصل النزاع التجاري بين الولايات المتحدة والصين الى ذروته، إذ بدأ فايروس كورونا في مدينة و وهان الصينية ثم انتشر الى باقي دول العالم وكلف ملايين الارواح البشرية. إن إخفاق الصين في احتواء الأزمة جعل الفيروس ينتشر في أغلب دول العالم والتي من ضمنها الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الاوربي والمنطقة العربية، إذ تسبب هذا الفيروس في انخفاض كبير في الإنتاج فتوقفت العديد من المصانع بسبب الإجراءات الوقائية التي فرضتها السلطات لمحاولة الحد من انتشار هذا الفيروس وتقليل الخسائر الناجمة عنه، كما هدد اقتصاد العالم بأزمة مشابهة لأزمة عام 2008 إذ اثقل العالم بديون يحتاج الى سنوات للخروج منها حيث تراكمت الديون وازدادت الفوائد وحدث نقص في السيولة. ويرى البعض ان فايروس كورونا ما هو إلا جزءاً من نظرية المؤامرة ويرى آخرون انه عقاب إلهي في حين روج آخرون بأنه سلاح بيولوجي تم تصنيعه في المختبرات وان هذا ينذر بحرب بيولوجية قادمة يكون العلم والبحث العلمي من أدواتها والتي تؤدي الى تدمير الاقتصاد دون اللجوء لأساليب الحرب التقليدية التي تعتمد القوة العسكرية

والأسلحة [27]. كما أخذ الطرفان الأمريكي والصيني تبادل الاتهامات بشأن الفيروس فاستنكرت الصين تسمية الرئيس الامريكي دونالد ترامب فيروس كورونا بالفيروس الصيني، وبدورها اتهمت الجيش الامريكي بجلب فيروس كورونا للصين وتحديداً مدينة ووهان الصينية التي كانت الأكثر تضرراً من هذا الفيروس.

اولا: انعكاسات الجائحة على النزاع التجاري الأمريكي – الصيني:- جاء الاتفاق الذي وقع عليه الطرفين في 15 كانون الثاني 2020 بين الولايات المتحدة الامريكية والصين ليغطي موضوعات الملكية الفكرية ونقل التكنولوجيا وتجارة المواد الغذائية والمنتجات الزراعية والسياسات الاقتصادية والخدمات المالية وسعر الصرف والشفافية وآلية فض النزاعات التجارية وزيادة التجارة البينية وتسوية المنازعات إذ وافقت الصين بموجب هذا الاتفاق على زيادة وارداتها من المنتجات والخدمات الامريكية، وتعهدت الصين بموجبه هذا الاتفاق بشراء بضائع امريكية بقيمة (200) مليار دولار خلال السنتين القادمتين بمقابل ان تخفض الولايات المتحدة الامريكية الرسوم الجمركية المفروضة على الواردات الصينية مثل الهواتف النقالة بنسبة (16%) بدلاً من (25%)[28]، إذ وافقت الحكومة الامريكية على تخفيض الرسوم على ما قيمته (112) مليار دولار من (155) مليار دولار اي ما نسبته (7.5%) من الواردات الصينية والابقاء على نسبة (25%) من الرسوم الجمركية على الواردات الصينية كورقة للتفاوض وأنه سيتم إلغاؤها إذا ما تم ابرام المرحلة الثانية من الاتفاق. لكن يرى العديد من الاقتصاديين ان تفشي فيروس كورونا في العالم قد يلغي نتائج هذا الاتفاق والجهود المبذولة من الطرفين الامريكي والصيني لحل النزاع التجاري بينهما، وتخشى الصين من توقف حركة التصدير بينها وبين العالم بسبب إجراءات الحجر الصحي وإغلاق حدود الدول للحد من انتشار الفيروس كون اقتصادها يعتمد على واردات البضائع المصدرة الى الخارج، وبذلك فإن من آثار تفشي فيروس كورونا هو انخفاض صادرات الصين وبالتالي سيؤثر على الاتفاق التجاري مع الولايات المتحدة الامريكية والعالم ككل، إضافة إلى تضرر قطاعات اقتصادية عديدة أبرزها السياحة والطيران المرتبطة بعملية التصدير للأسواق العالمية والمؤثرة في النمو الاقتصادي وأسواق الأسهم والنفط.

ويرجح العديد من الخبراء الاقتصاديين الى ان تفشي الوباء قد يؤدي الى تراجع الناتج المحلي الاجمالي الصيني بنسبة (1.2%) والذي يقدر بنحو (13.6) ترليون دولاراً وهو ما يعادل (15.8%) من الناتج المحلي العالمي عام 2018 وبالتالي فإن التأثيرات في الاقتصاد العالمي ستكون كبيرة[29]

وفقاً لتقرير مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) فقد تسببت الجائحة بانكماش الانتاج الصيني بنسبة (2%) وهو ما أثر في الاقتصاد العالمي ككل، كما أشار التقرير الى ان الأزمة التي تسبب بها فيروس كورونا ستؤدي الى ركود في الاقتصاد العالمي مشابه للكساد الذي حدث عام 1929 من القرن الماضي، خصوصاً وان الاقتصاد العالمي لم يتعاف من الأزمة المالية العالمية التي حدثت عام 2008[30]. أما بالنسبة للولايات المتحدة الامريكية فقد صرح المستشار الاقتصادي للبيت الابيض (لاريك ودلو) "ان تفشي فيروس كورونا سيقلص الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة الامريكية من (0.2%) الى (0.3%) خلال عام 2020.

ثانيا / انعكاسات الجائحة على العالم والدول العربية والعراق:- يمكن ان نلاحظ ان تأثير تفشي فيروس كورونا على معدل نمو الاقتصاد العالمي يكون من جانبين:

الأول- جانب العرض:- نتيجة للإجراءات الوقائية للحد من انتشار الفيروس فقد توقفت المصانع وتعطل الإنتاج في مراكز الإنتاج الصناعي العالمي في شرق آسيا والولايات المتحدة الامريكية وألمانيا.

الثاني- جانب الطلب:- ان تراجع معدلات الطلب على المدخلات الصناعية من قبل الدول الصناعية بسبب إجراءات الحجر الوقائي وإغلاق الحدود وإيقاف حركة الطيران للعديد من البلدان للحد من تفشي الفيروس. وإن انتقال هذا الفيروس عبر الحدود جعل من هذه الآثار عالمية.

كما حذرت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية من خطر الفايروس على الاقتصاد العالمي ورأت انه يشكل الخطر الأكبر الذي يهدد نمو الاقتصاد العالمي منذ الازمة المالية العالمية عام 2008 فقد تضررت الشركات الكبرى كشركات الطيران وشركات السيارات التي توقفت مصانعها مثل شركة نيسان وهونداي وتم تأجيل العديد من المعارض التجارية والأحداث الرياضية في جميع أنحاء العالم وتفاقمت المشاكل المالية جراء تفشي الوباء واكدت المنظمة على احتمالية انخفاض النمو الاقتصادي العالمي الى النصف في حال استمرار انتشار الوباء وصرحت بأن الناتج المحلي الاجمالي العالمي سينمو بنسبة (1.5%) خلال عام 2020 في حال استمرار انتشار الوباء إذ إن هذه النسبة هي نصف النسبة المتوقعة قبل انتشار الوباء والتي كانت تقدر ب(2.9%) وبذلك يضع تفشي الوباء الاقتصاد العالمي امام تحدي وخطر حقيقي وتقف حجم الخسائر الاقتصادية على مدى قدرة دول العالم على احتواء الوباء[31].

أما بالنسبة للدول العربية فقد تأثر اقتصادها بشكل سلبي كونها منفتحة اقتصادياً ومرتبطة بالاقتصاد العالمي وأن التأثير تم من خلال قنوات عديدة اهمها انخفاض الطلب على النفط والسياحة[32]، فالنفط يعد المصدر الرئيس للعديد من الدول العربية وخصوصاً دول الخليج العربي، فأن انخفاض الطلب على النفط سبب انخفاض أسعار النفط العالمية وبالتالي انخفاض العوائد الحكومية وحدوث كساد اقتصادي خاصة وأن أسعار النفط ما زالت تعاني من الانخفاض المزمن منذ عام 2014، ومما تقدم نجد ان من المتوقع أن تفشي فيروس كورونا سيزيد من وقع المشكلة[33].

أما قطاع السياحة والترفيه كالمسارح ودور السينما فقد كانت الأكثر تضرراً من انتشار فيروس كورونا، فقد تأثر جانبي العرض والطلب لهذا القطاع نتيجة للإجراءات الاحترازية للحد من تفشي الوباء مثل منع السفر واغلاق المطارات، فقطاع السياحة يعد نشاطاً عالمياً ضخماً حيث تمثل نسبته (10.4%) من الناتج المحلي الإجمالي العالمي وما نسبته (10%) من العمالة العالمية، إذ تقدر الخسائر من عوائد قطاع السياحة حوالي (30) – (50) مليار دولار أمريكي[34].

من جانب آخر يرى بعض المحللين ان هناك بعض المستفيدين من انتشار فيروس كورونا، فمثلاً تراجع النشاط الصناعي العالمي أدى الى انخفاض معدلات انبعاث غاز ثنائي اوكسيد الكاربون CO2 في الجو ، اضافة الى استفادة قطاعات أخرى مثل قطاع الصحة وشركات الأدوية وشركات

الاتصالات وشركات التجارة الالكترونية في ظل القيود المفروضة على التجمعات السكانية في العديد من البلدان الأمر الذي جعل التسوق عبر شبكة الانترنت هو الملجأ الوحيد للكثير من الافراد[35]. وفي محاولة للحد من الاثار الاقتصادية السلبية لانتشار فيروس كورونا قامت العديد من الحكومات والمنظمات الدولية بتبني سياسات اقتصادية توسعية بشكل زيادة الإنفاق الحكومي ومنح القروض وتخفيض سعر الفائدة وتقديم الاعفاءات الضريبية، كما اعلن صندوق النقد الدولي عن تخصيص (50) مليار دولاراً للطوارئ ومساعدة الدول منخفضة الدخل والاسواق الناشئة سعياً منها لاحتواء الأزمة وتقليل الآثار السلبية لانتشار الفيروس على هذه الدول[36]. عملت الحكومة الامريكية على خفض عدد موظفي مراكز مكافحة الأمراض التي مقرها في الصين ومنع دخول الزائرين غير الامريكيين واستمرت في ابعاد حلفائها بدلاً من حشدهم كاستجابة عالمية للوباء، وتظهر جهود الحكومة الامريكية لإعادة تشكيل العلاقات مع الصين التي يمكن ان تأخذ منحنى جيداً في حال نجحت في التعاون معاً للقضاء على فايروس كورونا وينتهي الأمر بالبلدين ببناء جسور تخفف خطورة المنافسة بينهما[37]، ودعت الصين الولايات المتحدة الامريكية لاتخاذ إجراءات جوهرية لتحسين العلاقات بين البلدين في الوقت الذي قامت الصين بإغلاق الحدود أمام القادمين الأجانب الى الصين خوفاً من نقل العدوى وناقش رؤساء الحكومتين موضوع تفشي الفايروس كخطوة جديدة لإصلاح العلاقات المتوترة بين البلدين بعد تبادل الاتهامات والانتقادات حول الفايروس، كما دعا الرئيس الصيني لتطوير علاقة قائمة على التعاون المتبادل والاحترام بعيداً عن الصراع والمواجهة إذ إنه من مصلحة الطرفين وهو الخيار الوحيد. وبالرغم من محاولات الصين لاحتواء الفايروس إلا أن تأثيره ظهر بشكل سريع على قطاعات السياحة والطيران والرحلات البحرية وخطوط الشحن التجارية وقطاع الخدمات كما ظهر تأثيره على العلاقات الدبلوماسية خاصة بين الولايات المتحدة الامريكية والصين التي تعاني من أزمة دبلوماسية نتيجة النزاع التجاري القائم بينهما، حيث انه من المتوقع ان تتأثر العلاقات بينهما بشكل أسوأ خلال الفترة القادمة كما تسبب الفايروس بإرباك الخطط الاقتصادية وانتاب المستثمرين الخوف من تداعيات الاقتصادية المصاحبة للفايروس إذ شهدت البورصة الامريكية هبوطاً حاداً وقامت الحكومة الامريكية بتخصيص ميزانية بقيمة 50 مليار دولار ضمن خطة الطوارئ، وقام البنك المركزي الصيني باتخاذ قرار خفض نسبة الاحتياطي الالزامي. وفي مجال التنبؤ بالأحداث المستقبلية وكيف سيكون تأثير هذا الوباء على السياسات والعلاقات الدولية فيرى العديد من المختصين في هذا المجال ان النظام العالمي وتوازن القوى سيتغيران بشكل كبير وان الولايات المتحدة الامريكية والغرب بشكل عام فشلوا في قيادة العالم مع توقع تفكك الاتحاد الاوربي بعد فشل اعضائه في مواجهة الأزمة وبالتالي تحول الدفة الى الصين ودول شرق اسيا. قد يضع انتشار الوباء مكانة الولايات المتحدة الامريكية عالمياً في خطر خاصة وأنها أظهرت ضعفاً في التعامل مع الازمة، وستعزز هذه الازمة دور الصين الدبلوماسي من خلال تقديم المساعدات للدول الأخرى التي أصيبت بالوباء.

تتجه العلاقة الامريكية الصينية نحو مستقبل يملؤه الغموض إذ هناك خوف وعدم ثقة من كلا الطرفين إذ ستبقى بينهما منافسة وحرص للابتعاد عن التحول في العلاقات الى صراع لأنه ليس

من مصلحتهم حدوث هذا الصراع إذ ستظل المصالح المشتركة للبلدين الأساس الذي يضبط سلوك أحدهما اتجاه الآخر ويخفف من حدة التوتر وان الخيار الأمثل هو ان يحافظ الطرفان على التعاون والتوصل لاتفاق لحل مشاكلهما التجارية وان يكون تركيزهما على المنفعة المتبادلة إن الجائحة ستكون الضربة القاضية للعولمة الاقتصادية خاصة أنه قد سبق هذه الجائحة عزم الولايات المتحدة الامريكية عزل واحتكار التكنولوجيا والملكية الفكرية نتيجة التخوف من النمو الاقتصادي والعسكري للصين. إن الولايات المتحدة الأمريكية أمام خيارين الأول هو الانخراط في منافسة جيوسياسية مع الصين إذا كان الهدف الحفاظ على الزعامة العالمية، والخيار الثاني هو التعاون مع الصين إذا كان الهدف تحقيق الرفاهية الاجتماعية ويعتبر هذا الخيار الأفضل والأكثر عقلانية. وبناء لما سبق يمكن القول بأن جائحة فايروس كورونا اثرت على مختلف تفاصيل الحياة وأبعادها الاقتصادية والسياسية والصحية، وأن العولمة التي أثبتت قصورها واختلالها بفعل الوباء ولم يسجل اي نشاط دولي لمكافحة الفايروس بل انتهجت الدول سياسة فردية للمكافحة والانكفاء للداخل وبذلك فقد تلقت العولمة ضربة قاسية جداً جراء هذا الوباء وأنها تنتقل اليوم من صفتها الامريكية الى صفتها الصينية، إلا ان ذلك لا يعني سقوطاً امريكياً او ريادة صينية على الاقل في الوقت الحالي، كما اتفق أغلب المتخصصين حول حتمية التعاون في النظام العالمي الجديد بعد الجائحة فقد اثبت الوباء ان العمل الفردي في النظام الدولي لن يحقق المطلوب وانه من مصلحة الجميع وخاصة التعاون وتقريب وجهات النظر بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين [38].

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات

1- تأثرت الدول العربية وخاصة النفطية منها بالنزاع التجاري بين الولايات المتحدة الامريكية والصين نظراً لكون هذه الدول منكشفة على الاقتصاد العالمي ومرتبطة بعلاقات اقتصادية مع طرفي النزاع.

2- ان الولايات المتحدة الامريكية تعتبر من اكبر مستهلكي النفط الخام في العالم وتليها الصين في المرتبة الثانية كما قد ادى النزاع التجاري بين البلدين الى تباطؤ النمو الاقتصاد العالمي وتراجع في الطلب على النفط الخام مما ادى الى انخفاض اسعاره في الاسواق العالمية بشكل اكبر وانعكس ذلك بشكل سلبي على دول العالم النفطية وخاصة العراق.

3- اثرت الحرب التجارية بين الولايات المتحدة الامريكية والصين بشكل ملموس على قطاع التصنيع القائم على التصدير والذي يعد المحرك الاساسي للنمو في العديد من الدول مما جعلها تعمل على تقديم الدعم الحكومي للقطاع الزراعي والصناعي.

4- ان مستويات الطلب الخارجي في الولايات المتحدة والصين متركزاً في مجموعة الدول العربية الاكثر انكشافاً على الطلب الخارجي من قبل الطرفين وهي: السعودية والإمارات والعراق والكويت وسلطنة عمان وقطر ومصر والجزائر والاردن.

5- تراجع نمو الاقتصاد الصيني نتيجة للنزاع مع الولايات المتحدة الامريكية سيؤثر سلباً على دول الخليج النفطية والعراق من حيث الصادرات النفطية كون الصين تعد مستورد رئيسي للنفط من دول الخليج.
6- ان التعريفات الجمركية الامريكية المفروضة على السلع الصينية دعمت التنافسية للمصنعين الفيتناميين في حين حولت الصين تجارتها مع الولايات المتحدة الامريكية نحو الاتحاد الاوروبي وتايوان والمكسيك وفيتنام.
7- تأثير النزاع التجاري الامريكي – الصيني على التجارة الدولية وبالتالي تأثير ذلك على الاقتصاد العالمي مما اثر على سلاسل القيمة العالمية الخاصة بالمنتجات التي تدخل بصورة مكثفة في التجارة بين البلدين المتنازعين.
8- أن الاثار المترتبة تتمثل بتحويل التجارة، اي تغيير اتجاهات التجارة البينية الامريكية – الصينية الى الشركاء الاخرين، وهذا ما حقق اثار ايجابية وفائدة لدول مثل تايوان و المكسيك والاتحاد الاوربي وفيتنام ودول في افريقيا واسيا.
9- يعتمد العراق على عائدات التجارة الخارجية بشكل عام والايرادات النفطية بشكل خاص لتمويل جميع الانشطة الاقتصادية في البلد كون العراق يمتاز باقتصاد مفتوح احادي اجانب يعتمد على الاستيرادات في سد احتياجاته.
10- ان ظهور جائحة كورونا هدد الاقتصاد العالمي، كما ادى الى تعذر او توقف المحالات لحل النزاع بين الولايات المتحدة الامريكية والصين.

التوصيات:

1- ضرورة قيام العراق برصد تطورات النزاع التجاري بين الولايات المتحدة والصين ومحاولة تجنيب البلاد اثار هذا النزاع ونتائجه، خاصة وان العراق تربطه علاقات سياسية واقتصادية قوية مع كلا البلدين المتنازعين.
2- اهمية قيام العراق بأتباع سياسة التنوع الاقتصادي والتجاري بما يعزز الاستقلال السياسي للبلاد
3- ضرورة اقتناص الفرص المفيدة والسانحة من علاقتنا مع كل من الولايات المتحدة الامريكية والصين على حد سواء. وعلى سبيل المثال يقترح الباحث تفعيل اتفاقية التعاون الاقتصادي مع الصين (النفط مقابل الاستثمار) بما يساهم في بناء البنى التحتية في العراق.
4- تفعيل الاتفاقية العراقية – الامريكية بما يخدم العراق من خلال نقل التكنولوجيا واعادة اعمار العراق. وخاصة في مجال الطاقة.
5- وضع شراكة اقتصادية مع الصين لإعادة بناء وتعمير البنى التحتية في البلاد من خلال وضع استراتيجية طويلة الامد لتطور الاقتصاد الوطني والقضاء على حالة الفقر والتخلف في البلاد.
6- اهمية تحسين وتنويع بيئة الاعمال من خلال تأمين البيئة اللازمة لجذب الاستثمارات الاجنبية داخل البلاد.
7- تعزيز العلاقات التجارية مع جميع الدول بما يخدم الاقتصاد العراقي وضرورة حماية المنتج الوطني.

8- ضرورة المحافظة على خلق حالة التوازن في ميزان المدفوعات في البلاد . والاعتماد على المنتج الوطني في سد الحاجة المحلية والمحافظة على الثروة والعملات الصعبة وعدم تبذيرها على شراء سلع وخدمات يمكن ان تنتج في البلاد.

9- دمج الاقتصاد العراقي باقتصادات الدول الصناعية الكبرى من خلال الانفتاح على العالم وتشجيع القطاع الخاص والاستثمارات الاجنبية والانتقال الى اقتصاد السوق خاصة وان عملية الخصخصة اصبح ضرورة من اجل تحسين المناخ الاستثماري ورفع معدل النمو الاقتصادي وتحقيق العدالة الاجتماعية.

الهوامش والمصادر:

1- محمد تناح ، بحث بعنوان (العلاقات الامريكية العربية : قراءة تاريخية في البدايات الاولى) ، منصة اريد ، 16 ابريل 2020 ، منشور على الرابط :
https://portal.arid.my/ar-LY/Posts/Details/c729ac15-98d2-4c48-97b9-b0bd74858030

2- د. محمد صالح محمد ، بحث بعنوان (العلاقات العربية – الصينية تحديات معاصرة)، مجلة المستقبل العربي العدد 476 ، تشرين الاول 2018 ، ص1 .

3- وو سي كه، مقالة بعنوان(العلاقات الصينية – العربية في عام 2019)، الصين اليوم، بتاريخ 28 تشرين الثاني 2019 ، منشور على الرابط:
http://www.chinatoday.com.cn/ctarabic/2018/zggc/201911/t20191128_800186237.html

4- د.عرفان الحسني - د. هبة عبد المنعم ، التوترات التجارية بين الولايات المتحدة الامريكية والصين: أسبابها وآثارها على الاقتصادات العربية، صندوق النقد العربي، 2020 .

5- وزارة التخطيط العراقية، خطة التنمية 2018-2022 ، ص 18 .

6- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2020 ، ص35

7- الخزانة الأمريكية تصنِّف الصين دولة "متلاعبة بالعملة"، بتاريخ 6 اغسطس 2019 /https://www.trtarabi.com

8- ويكيبيديا، العراق، /https://ar.wikipedia.org

9- د. علي جابر عبد الحسين و آخرون ، تقدير وتحليل أثر نسبة مساهة القطاع النفطي في الناتج الإجمالي للعراق، مجلة جامعة المثنى – كلية الإدارة والاقتصاد العدد 55 لسنة 2019 .

10- البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي 2019 ، ص11

11- بيداء جبار شويطي، دور التجارة الخارجية في التنمية الاقتصادية في العراق بعد عام 2003 ، رسالة ماجستير ،الجامعة المستنصرية – كلية الادارة والاقتصاد ، بغداد ، 2015 ، ص40 .

12- د. راوية عبد الرحيم ياس، سياسة العولمة التجارية واثرها في الاقطار العربية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، جامعة بغداد، العدد الرابع ، كانون الاول 2001 ، ص36.

13- البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي للصادرات والاستيرادات لعام 2019، ص55 .
14- وزارة المالية العراقية، نشرة الدين العام الفصلية، 2017 .
15- احمد معن الطبقجلي، ديون العراق . نظرة عامة، سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط، ص 12 .
16- د.حسين عبد الحسن مويح، بحث بعنوان (العلاقات العراقية الامريكية (2011-2018) وافاقها المستقبلية)، منشور في مجلة ميسان للدراسات الاكاديمية العدد (34) المجلد (17) ، ميسان 2018، ص 274-275 .
17- المربد - صادرات العراق من النفط للصين – 25 ايلول 2019 – منشور على الرابط: http://www.almirbad.com/detail/26356/
18- موازين نيوز – تعثر التبادل التجاري بين العراق والصين وتوجه التجار الى تركيا – 4 اذار 2020 – منشور على الرابط: http://www.faceiraq.org/inews/
19- محيي الدين حسين ، دول الخليج - متضـــرر ام مستفيد من الحرب التجارية ، 16 آب 2019 ، على الرابط : https://www.dw.com/ar/
20- الجزيرة - 112 مليار برميل نفط. معركة السيطرة على ثروات العراق – معركة الست الكبار ضد الصين – 27 تشرين الثاني 2019 – منشور على الرابط: http://www.aljazeera.net/news/
21- عمار حميد ياسين، مستقبل العلاقات ما بين العراق والولايات المتحدة الامريكية لمرحلة ما بعد انسحاب القوات الامريكية 2011 ، مجلة الدراسات الدولية العدد53 ، بغداد 2013 ، ص 102- 103.
22- تقرير بعنوان (الصادرات العراقية لأمريكا) – السومرية نيوز – بتاريخ 5 تشرين الثاني 2017 – منشور على الرابط : http://www.alsumaria.tv/news/220681/
23- محيي الدين حسين ، مصدر سابق .
24- شفق نيوز – حجم التبادل التجاري بين الصين والعراق – 31 تموز 2019 – منشور على الرابط :http://www.shafaaq.com/ar/
25- جو هاربر ، تقرير بعنوان (اغراءات صينية في خضم ازمة العراق المشتعلة) .بتاريخ 19 تشرين الاول 2019 ، منشور على الرابط : https://www.dw.com/
26- السومرية نيوز - حجم المديونية الخارجية للعراق –20 كانون الثاني 2020 - منشور على الرابط : http://www.alsumaria.tv/news/
27- سامي الوافي – فايروس كورونا .. الموت القادم من الشـرق – مجلة اتجاهات سياسية ، العدد10 ، تموز 2020 .
28- مركز الفكر الإستراتيجي للدراسات /تقدير موقف/ تأثير كورونا على التنافس الاقتصادي بين الصين وامريكا / وحدة الرصد والتحليل / 23 مارس 2020 / منشور على الرابط : https://fikercenter.com/

29- Lee, Yen Nee, "5 charts show why the global economy is more vulnerable now than during SARS", CNBC, February 4th, 2020 (accessed on March 20th, 2020). https://www.cnbc.com/2020/02/05/coronavirus-how-china-economy-has-changed-since-sars.html/

30- الامم المتحدة - تقرير بعنوان (50 مليار دولار خسائر تأثيرات كورونا على قطاع التصدير عالمياً) نشر بتاريخ 4 اذار 2020 على الرابط : https://news.un.org/ar/story/2020/03/1050531

31- Rosamond Hutt , The Economic Effects of the Covid-19 Coronavirus Around The World (world economic forum) published date 17 Fep 2020 at: https://www.weforum.org/agenda/2020/02/coronavirus-economic-effects-global-economy-trade-travel/

32- Abdel-Latif, Hany "FDI response to political shocks: What can the Arab Spring tell us?" Journal of Behavioral and Experimental Finance, 24, 100233, 2019. https://www.sciencedirect.com/science/article/abs/pii/S2214635019300310/.

33- Murtaugh, Dan "Oil Plunges Most Since 1991 After Producers Embark on Price War". Bloomberg March 8th, 2020 (accessed on 22nd 2020). https://www.bloomberg.com/news/articles/2020-03-08/oil-in-freefall-after-saudis-slash-prices-in-all-out-crude-war

34- World Tourism Organization. Tourism and Coronavirus disease (Covid-19), March 17th, 2020 (accessed on March 22nd, 2020). https://www.unwto.org/tourism-covid-19-coronavirus

35- International Energy Agency. Put clean energy at the heart of stimulus plans to counter the coronavirus crisis. March 14th, 2020 (accessed 21st 2020). https://www.iea.org/commentaries/put-clean-energy-at-the-heart-of-stimulus-plans-to-counter-the-coronavirus-crisis

36- International Monetary Fund. IMF Makes Available $50 Billion to Help Address Coronavirus, March 4,2020 (accessed March 21st, 2020). https://www.imf.org/en/News/Articles/2020/03/04/sp030420-imf-makes-available-50-billion-to-help-address-coronavirus

37- between China and America are infected with coronavirus (The Economist) , puplished date 26 march 2020 , at : https://www.economist.com/united-states.

38- Foreignpolicy, How the World Will Look After the Coronavirus Pandemic , 2 Mar 2020 , On the following link : https://foreignpolicy.com/2020/03/20/world-orderaftoroanviruspandemic/?fbclid=IwAR29e3Yd7QrXYWTwu1OE73i3RzMgr0SChmHS2PqMdRnd6k3mC8xrcypM2ds